

الكنانة

بين الخلافة، وعد الله وبشرى رسوله ﷺ
بين الدولة المدنية العلمانية، بضاعة الغرب المزجاة

تأليف شريف زايد

رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير ولاية مصر

كتاب الوعي ٧

الكنانة

بين الخلافة، وعد الله وبشرى رسوله ﷺ
بين الدولة المدنية العلمانية، بضاعة الغرب المزجاة

تأليف شريف زايد

رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير ولاية مصر

محرم ١٤٣٦ هـ

٢٥ أكتوبر ٢٠١٤ م

وعد الله:

قال الله تعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾

وبشرى رسول الله ﷺ:

عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَىٰ مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاصًّا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيًّا، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَىٰ مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ»، ثُمَّ سَكَتَ.

الفهرس

الصفحة	العنوان
٩	مقدمة
١٣	أمريكا والخيارات المتاحة لها في مصر
١٩	يذهب رئيس ويأتي رئيس، ومصر لا تزال تحت الهيمنة الأمريكية
٢٥	إننا بديمقراطيتكم لكافرون
٣٠	مصر التي نعرفها
٣٦	الدروس المستفادة من أحداث مصر
٤٧	للخروج من الأزمة السياسية في مصر
٥٣	نصيحة مخلصمة لأهلنا في مصر الكنانة
٥٧	الدولة المدنية هي الدولة العلمانية
٦١	أدلة فرضية الخلافة
٦٥	خاتمة

مقدمة

في خضم الأحداث التي تعيشها مصر الكنانة منذ انطلاق ثورة الخامس والعشرين من يناير وحتى الآن، برزت فكرة الخلافة باعتبارها النظام السياسي الذي يجب أن يُحكم به المسلمون، وعُرض مشروع دولة الخلافة في مصر كما عُرض في غيرها من بلاد الثورات العربية، وهو مشروع منبثق من دين الأمة ومبدئها، وممتد عبر تاريخها الطويل لما يزيد عن ثلاثة عشر قرنًا من الزمن، وهو التمثيل الحقيقي لما في وجدانها والتعبير الصحيح عن رغباتها وآمالها، ومع ذلك فمما يؤسف له في مصر ألا يدعو إليه ولا يتبناه من بين الأحزاب السياسية والحركات الفاعلة والشخصيات العامة إلا قلة قليلة في مقدمتها حزب التحرير، أما سائر الأحزاب والحركات، ومنها كثير من الحركات الإسلامية، فقد تبنت ودعت إلى ما سمته " الدولة المدنية"، وأكثر أتباعها من استعمال هذا المصطلح دون أن يوضحوا - متعمدين - ما يراد منه على وجه يرفع اللبس، مع أنه في حقيقته ليس إلا امتدادًا للدولة العلمانية التي أوجدها الغرب الكافر في بلادنا على أنقاض دولة الخلافة العثمانية، وهو نقل ومحاكاة لما في الغرب من نظام سياسي يقول بفصل الدين عن الحياة وبفصل الدين عن الدولة، وهو أمر غريب عن دين الأمة ومبدئها، ومناقض لما كانت عليه لقرون وقرون من تاريخها، ولا يعبر عما تؤمن به، بل هو تعبير عن تطور فكري وتاريخي لدى أعدائها وخصومها.

لقد حاول كثير من "المفكرين" والسياسيين في مصر ضرب فكرة الخلافة لصرف أبناء الأمة عنها، فقد تحدث عنها هشام البسطويسى المرشح السابق للرئاسة في مصر قائلاً: "إن الحديث عن الخلافة الإسلامية ينم عن عدم فهم للواقع الدولي والمحلي القائم، وإنه شديد الخطورة على الوطن ويصب في مصلحة إسرائيل!". وأشار أيضًا إلى أن "الحديث عن هذا المشروع يحتاج لمائة عام من الآن لأنه استعادة لزمان انقضى مثل أن تفكر تركيا في إعادة الدولة العثمانية، أو أن تعيد بريطانيا الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، وهذا الكلام أصبح لا يناسب هذا العصر ولا يجوز طرحه الآن". كما أكد أحمد شفيق المرشح الرئاسي السابق رفضه لتطبيق نظام الخلافة الإسلامية لأنها "مرفوضة من الشعب المصري" على حد تعبيره! مؤكدًا أننا "لسنا في زمن الخلافة الإسلامية". وحسب تحليل الدكتور كمال حبيب، الباحث في شؤون الحركات الإسلامية، فإن "صلاح أبو إسماعيل" المرشح المستبعد من سباق الرئاسة استطاع بخطابه أن يؤثر في عاطفة الشباب من خلال إيقاظ حلم الخلافة الإسلامية بداخلهم، فالفكرة والحلم هما سبب ضخامة ظاهرة "أبو إسماعيل" وليس الشخص في حد ذاته، كما زعم.

ونشر موقع إيلاف بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٤ م للكاتب باسل ترجمان مقالاً بعنوان "الإسلاميون والخلافة السادسة .. أي خليفة يريدون؟" وكان مما قاله فيه: "مع تراجع الاهتمام بكل قضايا الواقع السياسي والثقافي والاجتماعي

في الدول العربية تعاضم الاهتمام بموضوع كان غائبًا تمامًا عن الشارع العربي وتزايد الحديث عنه وكأنه الحل السحري لكل مشاكل الواقع المعاش وهو موضوع الخلافة الإسلامية الجديدة."

وفي حوار له مع جريدة عكاظ السعودية الخميس ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤م، أظهر رئيس مجلس الوزراء المصري السابق الدكتور الببلاوي مكون نفسه!، وانضم إلى جوقة المرتعبين من مشروع الخلافة، فقد قال في حوارهِ: "إن هذا التطرف لم يكن موقفًا دينيًا فقط بل كان مرتبطًا ببرنامج سياسي بأن هناك مجتمعًا جديدًا يمكن عمله ويمكن الوصول إليه"، وتابع: "وطبعًا كان هناك في هذا البرنامج فكرة العودة للخلافة الإسلامية وأنه لا توجد هناك دولة اسمها مصر ولا السعودية ولا سوريا إنما هناك خلافة إسلامية". ولا تبعد هذه التصريحات كلها عن تصريحات سابقة لبوش وبلير وبوتين ورامسفيلد وغيرهم من الذين يتخوفون من هذا المشروع وتأثيره العالمي، وكان آخر هؤلاء المتخوفين لافروف وزير خارجية روسيا حينما حذر في خطابه أمام الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة يوم الجمعة ٢٧/٩/٢٠١٣م، من الأوضاع في سوريا وقال إن "أكثر المجموعات المسلحة قوة في سورية هي المجموعات الجهادية التي تضم العديد من المتطرفين الذين جاؤوا من كل أرجاء العالم، والأهداف التي يسعون لتحقيقها ليست لها أي علاقة بالديمقراطية، وهي تقوم على مبادئ التعصب، ويهدفون إلى تدمير الدول العلمانية، وإقامة خلافة إسلامية".

قد يظن البيلاوي أنه بقوله: "في دولة الخلافة لا توجد هناك دولة اسمها مصر ولا السعودية ولا سوريا" يستعدي الناس ضد دعاة الخلافة، ولكن هيهات هيهات!، فقد خاب ظنه وطاش سهمه، فحدود (سايكس بيكو) ليست مقدسة عند المسلمين لأنها ليست من دينهم، بل تخالف دينهم الذي فرض عليهم أن يكونوا دولة واحدة، وأمرهم إذا بويع لخليفتين أن يقتلوا الآخر منهما. إن الأمة أزالَت من قلوبها تلك الحدود، وهي تتوق إلى اليوم الذي تُزال فيه هذه الحدود في الواقع، وتُعاد دولة الإسلام؛ الخلافة الراشدة.

لقد أصبحت الخلافة حديث الناس، وها هي بشائر النصر تلوح في الأفق وتبشر بمجد جديد للأمة الإسلامية التي تفتش عن محقق لها مشروع الخلافة العظيم فتعطيه قيادتها، غير آبهة بكل محاولات العلمانيين لتخويف الناس من هذه الدولة بوصفهم إياها "بالدينية والإلهية والديكتاتورية"، وغيرها من الأوصاف المضللة الخبيثة.

أمريكا والخيارات المتاحة لها في مصر

كانت إمبراطورية الشر أمريكا ترى أنها قد امتلكت زمام الأمور في مصر، نتيجة هيمنتها الطويلة على نظام الحكم وعلى المؤسسة العسكرية، التي سيطرت عليها منذ الإطاحة بحكم الملك فاروق والجيء بالضباط الأحرار إلى سدة الحكم، وتركيز تلك الهيمنة بعد اتفاقية كامب ديفيد حيث ربطت الجيش وقياداته بما تمويلاً وتسليحاً وتدريباً. وهذا جعلها تتصرف في مصر تصرف المطمئن الذي يرى الأمور كلها تحت سيطرته والمفاتيح كلها في يده، خصوصاً وأن الوسط السياسي في البلاد لا يكاد يخرج عن الدائرة الأمريكية المغلقة، فأغلب السياسيين والإعلاميين ورجال الأعمال وأصحاب النفوذ تربطهم مصالح وعلاقات مشبوهة بأمريكا ودوائر مخابراتها، التي لها وجود فاعل ومؤثر في كل مفاصل الحياة في مصر، وهذه حقيقة لا يتأتى إنكارها لوضوحها.

ولكن الثورة جاءت مفاجئة لأمريكا، فجعلتها تتخلى مرغمة عن عميلها المخلص وسمسارها الأول في المنطقة حسني مبارك، فأجبرته على نقل سلطاته للمجلس العسكري، وليس لرئيس المحكمة الدستورية كما كان ينص الدستور حينها، لتضمن الحفاظ على مصالحها بواسطة المجلس العسكري، لكن الأمر لم يستقر للمجلس العسكري، وظلت المظاهرات تخرج بشكل أسبوعي ترفض حكم العسكر رفضاً تاماً، مما وّرط العسكر في صدامات مع الناس وإن كانت من خلال الشرطة، لكن الذي تحمل وزرها ولُطِّخَ جبينه بدمائها كان

المجلس العسكري، ولهذا كان لا بد من أن يختفي من صدارة المشهد، وهنا قبلت أمريكا أن يصل الإخوان المسلمون إلى كراسي الحكم بعدما ضمنوا لها عدم تطبيق الشرع وإبقاء الدولة المدنية العلمانية، والحفاظ على إتفاقية كامب ديفيد، فلما تبين لها أن الإخوان ممثلين بالرئيس المنتخب مرسي غير قادرين على الحفاظ على مصالحها أدارت ظهرها للرئيس مرسي وغدرت به، وأيدت بل رعت من قاموا ضده وأبعده عن الحكم، ولكنها لم تأت هذه المرة بالمجلس العسكري ليحكم مباشرة كما فعلت عقب تخلي مبارك عن الحكم، بل أخفت المجلس العسكري خلف ستار خفيف من حكم مدني يجعل رئيس المحكمة الدستورية رئيسًا مؤقتًا دون أن يملك سلطانًا فعليًا.

ومن المفارقات العجيبة أن تكون هناك قناعات وتسليم مطلق عند كثير ممن كانوا يُسمَّون بالثوار، بقدره المؤسسة العسكرية وعلى رأسها السيسي على إدارة شئون البلاد، بعد أن خرجوا في ثورتهم الأولى في ١/٢٥ تحديداً ضد هيمنة هذه المؤسسة على شئون الحكم والسياسة، وطالبوا حينئذ بملء فمهم بضرورة إبعادها عن الحكم!

نعم لقد قررت أمريكا التخلي عن دعمها لحكم الإخوان وللرئيس مرسي، لعدم قدرتهم على إحداث الاستقرار الذي تحتاجه أمريكا في مصر لتحافظ من خلاله على مصالحها، ولقد ظهر عدم الاستقرار هذا من خلال أمور كثيرة منها:

١- خرجت في ميادين مصر في فترة حكم مرسي ١٣ مليونية، أي بمعدل مليونية كل شهر.

٢- لم يستطع مرسي استيعاب المخالفين له وظل الصراع بينه وبين المعارضة ممثلة في جبهة الإنقاذ مشتعلًا.

٣- إصرار مرسي على استمرار هشام قنديل رئيسًا للوزراء، برغم فشله الواضح في حل أية مشكلة واجهتها حكومته، وبرغم ضعفه السياسي الواضح، وكان الأولى به بحساباتهم البراغماتية أن يرمي الكرة في ملعب المعارضة، ويعرض عليهم رئاسة الحكومة ويضع أي فشل في أعناقهم... لكنه لم يفعل.

٤- كانت هناك بالفعل محاولة لأخونة مؤسسات الدولة كما كانت المعارضة تتهم مرسي، ظهر ذلك في تعيينات المحافظين وبعض الإدارات في الدولة، وقد كان هذا قصر نظر من الإخوان، إذ إنهم قاموا بذلك في أماكن لا قيمة لها، وتركوا مفاصل الحكم الأساسية وهي الجيش والشرطة والقضاء تحت هيمنة الدولة العميقة، التي كان لها الأثر الأكبر في خلع مرسي.

٥- لم يستطع مرسي وجماعته كسب ولاء الجيش والشرطة. فالجيش لديه عداة تاريخي للإخوان منذ عهد عبد الناصر، والشرطة بكل أجهزتها كانت الأداة لتعذيب الإخوان، فلما تولى مرسي الحكم كان أعضاء جهاز الشرطة يقولون

إنهم "في إجازة لمدة أربعة أعوام"، أي طوال فترة حكم مرسي، بل قاموا بالكيد له أكثر من مرة، منها عدم دفع الاعتداء عن قصر الاتحادية.

٦- رغم قيام الجيش بعملية "نسر" ضد الجماعات الجهادية في سيناء بأوامر من مرسي بناءً على التزامه أمام أمريكا بأمن (إسرائيل)، إلا أنه لم يستطع أن يحقق الأمن المطلوب لكيان يهود.

٧- لم يستطع مرسي أن يؤثر تأثيراً قوياً في الإعلام، يجعله أداة في يده كما كان يفعل مبارك، ولم تقف إلى جانبه سوى بعض القنوات الهزيلة إعلامياً، واستطاع أن يقوم الإعلام المضاد لمرسي بتجيش الناس ضد الإخوان بشكل خاص وضد التيار الإسلامي بشكل عام، وأخذ يسفّه الرئيس وقراراته. إن تحريض الإعلام بهذه الطريقة أدى إلى زيادة التدمير عند الناس بشكل كبير وإلى وجود حالة عدم استقرار واضح لم يعد بالإمكان السكوت عليه.

٨- التخبط في اتخاذ القرارات من قبل مرسي وحكومته، فقد كان يتخذ القرار في الصباح ويتراجع عنه في المساء، مثال ذلك قرار رفع الأسعار ورفع الدعم عن بعض السلع، فقد اتُخذ القرار ثم تم تجميده مباشرة تحسباً لإثارة الناس. كذلك تراجعته عن الإعلان الدستوري الذي يحصّن قراراته. ثم قراره بتعيين النائب العام عبد المجيد سفيراً لمصر في الفاتيكان وتراجعته عنه. وفشله في إدارة موضوع النائب العام بشكل لافت.

٩- عملية حصار المحكمة الدستورية لتمرير الدستور وتحسينه، قبل صدور قرار متوقع من المحكمة بعدم دستورية اللجنة التأسيسية. وهو عمل يسقط هيبة الدولة، ويسبب عدم استقرار في أهم مؤسسات الدولة المصرية.

لقد لجأت أمريكا إلى الجيش المصري للمحافظة على مصالحها مرة أخرى، لأنها تريد استقرارًا لم يستطع الإخوان إحداثه، وهي تراهن على قدرة الجيش وقدرة السيسي على إيجاد هذا الاستقرار، لكن ليس بالضرورة أن يتحقق لها ما تريد، فحتى الآن لم يتحقق هذا الاستقرار، فالمسيرات تخرج في مختلف المحافظات منددة بالانقلاب العسكري، والأمور تزداد سوءًا في سيناء التي يخوض فيها الجيش المصري حربًا ضروسًا ضد الجهاديين بتنسيق وتعاون واضح مع كيان يهود، ويتم الأمر بعيدًا عن الإعلام وضجيجهم، والوضع الاقتصادي متدهور ويزداد سوءًا يوميًا بعد يوم، وكثير من المصانع والشركات الكبرى العالمية أغلقت أبوابها في مصر، كما تم تسريح عدد كبير من العمال والموظفين، حتى على صعيد المشاريع الصغيرة.

في ظل هذه الأوضاع لم يكن أمام أمريكا في مصر خيارات كثيرة، فهي لم تجد رجالًا قويًا سوى قائد الجيش السيسي الذي خلع لباسه العسكري ليخوض الانتخابات الرئاسية ليظهر أنه رئيس منتخب ديمقراطيًا في ظل دستور مدني علماني. ولكن هذا لن يحسم الأمر لصالح أمريكا بالضرورة، إذ الأوضاع في مصر وفي المنطقة كلها ما زالت غير مستقرة. فعلى المخلصين من أبناء الأمة

في مصر التصدي بقوة لهذا المشروع الأمريكي وتقويض أركانه من خلال عمل دؤوب يركز على محوري الأمة والجيش على حد سواء، فالأمة تحتاج إلى مجهود جبار لإحداث الوعي الكافي عندها على مشروع الخلافة المنقذ لها، وهذا لا يقدر عليه سوى الحزب المبدئي الذي يحدد غايته بشكل واضح ويعرف طريقه للوصول إلى تلك الغاية، والجيش هو مصدر القوة والمنعة التي يجب العمل على كسبها لتتحاز وبقوة إلى مشروع الخلافة العظيم وتتبناه وتعمل لقلع نفوذ أمريكا من مصر نهائيًا وتقضي عليه بالضربة القاضية.

يذهب رئيس ويأتي رئيس، ومصر لا تزال تحت الهيمنة الأمريكية

حاول حكام مصر، وعلى رأسهم السيسي، تصوير حركتهم الانقلابية على أنها حركة وطنية خالصة، بعيدة عن أي تأثير غربي وخصوصًا التأثير الأمريكي، فادَّعوا أنهم قضاوا على حكم الإخوان الذين رهنوا البلاد لأمريكا، وراهنوا عليها في استمرار حكمهم لمصر، ثم حاولوا أن يظهروا في ثوب من يحارب النفوذ الأمريكي في البلاد، ولكنهم لم يستطيعوا أن يستمروا طويلًا على هذه الرواية الهزلية، فقد ظهر بشكل واضح ليس فقط الرضى الأمريكي بتلك الحركة الانقلابية، بل الترتيب والتنسيق لها منذ شهر مضت، ثم ما لبثنا أن رأينا هذا التنسيق الأمني المهم مع كيان يهود الذي سمح بتحركات عسكرية مصرية في سيناء، ناهيك عن الزيارة التي أعلن عنها راديو (إسرائيل) وقام بها البرادعي - وقت أن كان نائبًا للرئيس المؤقت - وبعض القادة العسكريين لكيان يهود، والتي سارعت الرئاسة حينها بنفي حصولها على لسان مصطفى حجازي المستشار السياسي للرئيس المؤقت، وهذا النفي لم يرد على لسان البرادعي نفسه، كما أنه جاء في صورة التصورات وليس النفي القاطع، فالسيد حجازي يقول: "لا أتصور أن يكون ما نشرته الصحف صحيحًا"، ونحن لا نستغرب حصول مثل هذه الزيارة في ذلك الوقت بالذات، فالبرادعي من النوع الذي لا يُستبعد عليه أن يقوم بمثل هذه الزيارة، فضلًا عن أن الإعلان عن تلك الزيارة كان يوم الاثنين ١٥/٧/٢٠١٣م، حيث تبعها مباشرة فجر يوم الثلاثاء ١٦/٧/

موافقة (إسرائيل) على السماح لمصر بنشر كتيبتين من القوات المسلحة بسيناء. حيث عبرت نحو ٢٠ عربة مدرّعة ومجنزة وحاملات جنود قناة السويس، ترافقها جرافات ومعدات حفر و٦ حافلات تحمل عددًا من طواقم العربات المدرعة إلى مدينة العريش، وأشارت مصادر أمنية في شمال سيناء إلى أن التعزيزات الجديدة سيتم نشرها في مناطق جنوبي الشيخ زايد ومنطقة بغداد في القطاع الأوسط من سيناء لتطويق العناصر والجماعات الجهادية.

وكان وزير الدفاع (الإسرائيلي) موشيه يعلون قال للإذاعة العامة (الإسرائيلية) حينها إن مصر «قدمت لنا عدة طلبات في الأيام الأخيرة للسماح بإدخال تعزيزات إضافية مصرية من أجل محاربة الارهاب» وأضاف: «طالما أن هذه القوات تشارك في مكافحة الإرهاب وتتم استشارتنا بالإضافة إلى عدم تقويض معاهدة السلام بين البلدين، فنحن موافقون على طلبهم من أجل مكافحة تحدي الإرهاب في سيناء». وتابع: «عند هزيمة الإرهابيين سيعود الوضع إلى ما كان عليه». إذن، فالحديث عن تحرر مصر من الهيمنة الأمريكية بعد عزل مرسي، حديث من يريد أن يظهر في صورة البطل، بينما هو في الحقيقة ليس كذلك، وسنبيّن فيما يلي مدى ارتباط حكام مصر الحاليين وتبعيتهم لأمريكا:

١- ذكر موقع "حركة مصر المدنية" وهو موقع علماني في ٢٢/٤/٢٠١٣م تحت عنوان «شروط أمريكا للموافقة على تدخل الجيش بشكل لا يظهر فيه

أنه انقلاب عسكري!» أن جون كيري تحدث عن دور مهم للجيش المصري في السيطرة على الأحداث لحظة نزول الشعب للميادين والحيلولة دون نشوب حرب أهلية بين التيارات المختلفة، ثم أضاف كيري قائلاً: "إنه صدم من ضعف قدرات الإخوان، واضطراب حديثهم، وأكد أنه يثق في الوقت المناسب بأن الجيش سيقوم بدوره".

٢- نقلت رويترز عن بيان البيت الأبيض في ٢٠١٣/٧/٢م: تأكيد أوباما على أن "الأزمة الحالية يمكن فقط أن تحل عبر عملية سياسية". وأنه يطلب من الرئيس مرسي الاستجابة لمطالب المتظاهرين الذين كانوا يطالبون بإسقاط الرئيس! وعند حصول الانقلاب أعلن عن اجتماع الرئيس الأمريكي أوباما مع كبار مستشاريه في البيت الأبيض بخصوص ما حصل في مصر، وقد قال بعد ذلك: "إن القوات المسلحة المصرية ينبغي أن تتحرك بسرعة وبمسئولية لإعادة السلطة الكاملة لحكومة مدنية في أقرب وقت ممكن".

٣- نقلت صحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية الأربعاء ٢٠١٣/٧/١٧م في تقرير أوردته على موقعها الإلكتروني عن بيرنز قوله لعدد من الصحفيين عقب يوم حافل بالاجتماعات مع أعضاء الحكومة الانتقالية الجديدة، ومن بينهم القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع عبد الفتاح السيسي: "إن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة مصر في إنجاح الثورة الثانية وتحقيق مطالبها". وأضاف

بيرنز "لست ساذجًا. أعلم أن بعض المصريين لديهم شكوك حيال الولايات المتحدة، وأعلم أن الأمر ليس سهلاً". وقالت الصحيفة: "يبدو أن لهجة بيرنز تؤكد تحول الموقف من قبل الإدارة الأمريكية في التعامل مع الوضع الراهن في مصر خلال الأسبوعين الماضيين، من توجيه تحذير ضد خلع رئيس منتخب ديمقراطيًا إلى الوقوف بكل ثقلها وراء مؤيدي الثورة". وكان وليام بيرنز قد قال في مؤتمر صحفي عقده الثلاثاء ١٦/٧/٢٠١٣م، بالقاهرة إن لدى المصريين فرصة ثانية لتصحيح أخطاء السنتين الماضيتين، مما يعكس دعم واشنطن للحكام الجدد وانزعاجها من نظام الرئيس المعزول.

٤- قالت صحيفة وول ستريت جورنال في عددها الصادر يوم السبت ١٣/٧/٢٠١٣م، إن وزارة الخارجية الأمريكية ترى في الجنرال السيسي، نقطة ارتكاز مهمة في العلاقات بين البلدين، وأضافت الصحيفة أن "وزير الدفاع الأمريكي هاجل يريد دفع العلاقة بين واشنطن والجيش المصري، فقام بإرسال أربع طائرات إف ١٦ المقاتلة إلى مصر في الأسبوع الماضي".

٥- في الأيام التي سبقت عزل مرسي، تمت عدة مكالمات بين السيسي وهاجل، ونقلت الصحيفة سابقة الذكر، أن إحدى هذه المكالمات استمرت أكثر من ساعتين، كما نقلت عن مسئول أمريكي كبير في وزارة الدفاع

الأمريكية قوله: "إن الفريق السياسي مباشر جداً وصريح مما يسهل على الإدارة الأمريكية التعامل معه".

٦- كشف الدكتور البرادعي في حديث له لصحيفة نيويورك تايمز أنه اتصل بجون كيري وزير الخارجية الأمريكي وكاترين آشتون مفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي من أجل تأييد الانقلاب العسكري.

كل هذا يدل على عدم صدق ادعاء الإخلاص وعدم التبعية لأمريكا، الذين أزدوا خداع البسطاء بما يسمونه بوطنيتهم وحرصهم على مصلحة الوطن، وأنهم الأبطال الذين سيمنعون التدخل الأمريكي في مصر، والذي كان حاصلاً في عهد مبارك ومن بعده مرسي، فهم يقومون بالاتصال المباشر وغير المباشر مع أمريكا، ينسّقون معها للانقلاب ولما بعده، ولا يخطون خطوة ولا يتخذون قراراً إلا بعد أخذ الرضى الأمريكي عليه، فهل سيستمر هذا الهراء طويلاً؟ حيث يُخلع رئيس ويُعزل رئيس ويأتي رئيس مؤقت، ثم رئيس آخر جديد... والتبعية والارتمان لعدوة الأمة الأولى دولة الظلم والطغيان أمريكا قائم كما هو! فهل كُتب علينا أن تحركنا أمريكا كيفما تشاء ونحن لا حول لنا ولا قوة؟، بل أكثر من ذلك نجد فريقاً يهمل للقادم، وفريقاً يبكي على من زال ملكه، ولكن الفريقين لا ينشغلان كثيراً بقطع يد أمريكا عن التدخل السافر في شئوننا.

فمن لها سوى دولة الخلافة، سوى خليفة تقي نقي يُقاتل من وراءه ويُتقى به! فيقطع اليد الأمريكية اللعينة التي هي وراء كل بلاء يصيب الأمة الإسلامية في أية بقعة من بقاعها.

إنّا بديمقراطيتكم لكافرون

لقد مرّت على الأمة الإسلامية فترة من الانحطاط كانت الأمة فيها تنساق وراء كل ناعق وكل متشدق يقدم لها أفكاراً ونظريات تخالف وبشكل واضح لا لبس فيه ما تحمله الأمة من عقائد وأفكار، فلما علا شأن الاشتراكية في غفلة من المسلمين؛ تقدم من يقول إن محمداً ﷺ إمامها، ولما علا سهم الديمقراطية سمعنا من يردد أنها بضاعتنا رُذّت إلينا، ولما تكرر الحديث عن الدولة المدنية قالوا كذلك هي دولة الإسلام، ألا ترون أنها تأسست في المدينة! ولكن الأمة اليوم أدركت تفاهة هذه الأفكار وانحطاطها، وبدأت تعود لدينها تتمسك به وتعضُّ عليه بالنواجذ، فلفظت الاشتراكية ودعاتها، وها هي اليوم تقول بالفم المألّف للغرب وأذنا به في بلادنا إنّا بديمقراطيتكم لكافرون.

ماذا فعلت الديمقراطية بالعراق؟

إن أمريكا دولة رأسمالية، وهي تعمل على نشر مبدئها في العالم، وطريقتها في ذلك هي الاستعمار، وقد قامت أمريكا بشن حربٍ شعواءٍ على العراق في ٢٠٠٣م، تحت ذرائع واهية كالحرب على الإرهاب وامتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وصارت تفتخر بأنها صدّرت الديمقراطية للعراق وخلّصته من حكم طاغوتي ديكتاتوري. فماذا فعلت ديمقراطية أمريكا الزائفة في العراق!؟

حسب تقرير لانسيت الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧م، بلغ عدد القتلى العراقيين ٦٥٠ ألف قتيل، والنتيجة التي حصل عليها أهل العراق نظام يقوم على ديمقراطية طائفية عرقية أنتجت نظامًا أكثر فسادًا وظلمًا ودكتاتورية. وأصبح لسان حال أهل العراق يقول إنا بديمقراطيتكم لكافرون.

ديمقراطية الانقلابات، الجزائر ومصر نموذجا:

لم يتعلم الإخوان المسلمون في مصر الدرس، وظلوا يرفعون شعار "الديمقراطية هي الشورى والشورى هي الديمقراطية"، وكان إيمانهم بالديمقراطية ولعبتها القدرة مثيرًا للشفقة برغم أن تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر كانت مثالًا صارخًا على كفر أهل الديمقراطية بها إن هي أنتجت ما لا يرضون عنه. لقد تم دفع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد دفعًا للاستقالة لينتقل الحكم للمجلس الأعلى للدولة الذي كان في يد العسكر، ويدين بالولاء لفرنسا التي هالها حصول الجبهة الإسلامية على أغلبية ساحقة وصلت إلى ٨٢% في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١م، مما دفع وزير الدفاع آنذاك خالد نزار لاتخاذ قرار إلغاء تلك الانتخابات وإعلان حالة الطوارئ في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢م، ثم تمّ حل حزب الجبهة الإسلامية في آذار/مارس من العام نفسه، وإيداع قادة وأعضاء الجبهة في السجون. وبهذا انقلبت فرنسا بلد الحريات عن طريق أدواتها

في الجزائر على الديمقراطية التي تتغنى بها ويتغنى بها الغرب كله، وكان هذا رسالة قوية، أو كان من المفترض أن يكون رسالة قوية لكل الإسلاميين الذين ينتهجون نفس النهج في العمل للتغيير؛ أن أفيقوا من سباتكم، واعلموا أن ديمقراطية الغرب تحت أقدام الغرب إن هي أسفرت عن فوز التيار الإسلامي، حتى لو ظل هذا الفصيل من التيار الإسلامي الذي يسمي نفسه بالمعتدل ويتغنى بالديمقراطية ومحاسنها آناء الليل وأطراف النهار. لقد كان الأجدر بجماعة الإخوان المسلمين أن تتعلم الدرس جيدًا ولا تجرب المحرّب، وكان عليها أن تراجع طريقتها في التغيير إن كانت حقًا تريد تغييرًا في الدولة والمجتمع نحو الإسلام الذي يجب أن يمكّن له في دولة الخلافة، وأن يكون ذلك حسب الطريقة الشرعية التي سار عليها رسول الله ﷺ. وليكن شعارها: إنا أيها الغرب بديمقراطيتكم كافرون.

تونس وديمقراطية تحت التهديد:

كان الذي حدث في مصر من انقلاب على جماعة الإخوان المسلمين وعزل للرئيس المنتخب ديمقراطيًا وإيداعه السجن هو وقادة جماعته، وما تبع ذلك من قتل وسحل وملاحقة لكل من يقف في وجه الانقلاب، رسالة قوية تلقته حركة النهضة في تونس، فما كان منها إلا أن انحنت أكثر وأكثر لعلمانيّ تونس حتى كاد ظهرها أن ينكسر، فتنازلت وبسرعة عن منصب

رئيس الوزراء، ورضيت بما رضي به علمانيو تونس من دستور يكرس العلمانية ويبعد الإسلام عن الحكم والسلطان، وتركت الرياح تجري بما يشتهيها العلمانيون، في سبيل أن تظل شريكاً في السلطة، وألا ينالها ما نال إخوانهم في مصر. فكانت ديمقراطية تونس التي رضيت بها النهضة ديمقراطية تحت التهديد والوعيد، وكان الأجدر بهم أن يكونوا بها كافرين.

إفلاس دعاة الديمقراطية الفكري:

لم يجد دعاة الديمقراطية في بلادنا مبرراً لانقلابهم على ديمقراطيتهم الزائفة إلا أن يقولوا: "لقد ضحينا بالجنين من أجل أن تعيش الأم"!، وأن الحرب على الإرهاب أقدم من التمسك بأهداب الديمقراطية! لقد ظهر للعيان إفلاسهم الفكري وسقوطهم المثري. وسقطت سيمفونية تداول السلطة سقوطاً مدوياً، وبان للقاصي والداني أنها إنما تعني تداولهم هم فقط للسلطة. إن أحد منظرهم يفتخر بالقول نعم نحن إقصائيون! ولا يمكن أن نتحاور مع إرهابيين. هذه هي الديمقراطية المفلسة ودعاتها المفلسون، وإنا بديمقراطيتهم لكافرون.

تمايز الصفوف:

لقد كان انخراط ما يسمى بالتيار الإسلامي المعتدل في اللعبة الديمقراطية أكبر مكسب حققته الأنظمة الغاشمة في بلاد المسلمين، خصوصاً بعد أن أدركت هذه الأنظمة ومن يقف خلفها أنه قد أصبح للإسلام باعتباره نظاماً

للدولة والمجتمع تيارٌ جارفٌ في العالم الإسلامي، لقد كانت تلك الأنظمة راضية وسعيدة أن يوجد من أبناء الحركات الإسلامية من لا يدعو للقضاء عليها والتخلص من جرائمها بحق الأمة لعقود طويلة. وإنه لمن المستغرب أن تضحي تلك الأنظمة ومن ورائها الغرب الكافر بتلك المكاسب العظيمة التي حققتها وتحققها من جراء انخراط هؤلاء الإسلاميين في اللعبة الديمقراطية، فقد زينوا بهم باطلهم ومرّروا من خالهم كفرهم وفجورهم، وأطالوا بهم أعمار أنظمتهم، وشوّهوا بهم صورة العمل الإسلامي، وكادوا أن يصرفوا بهم أنظار المسلمين عن العمل المبدئي الإسلامي. ولعلمهم بإقصائهم ما يسمى بالتيار الإسلامي الوسطي عن الحكم ظنوا أن المكاسب ستكون أكبر، وأنه قد آن الأوان للتخلص من كل دعاة الإسلام بضربة واحدة، ولكن خاب فألهم وطاش سهمهم، فقد تمايزت اليوم الصفوف، وأدرك الكثير من أبناء التيار الإسلامي المعتدل أن لا تصالح مع الباطل أياً كان شكله، وأصبح لسان حال الكثيرين منهم يقول: إنا بديمقراطيتكم لكافرون.

مصر التي نعرفها!

عندما نتكلم عن مصر، فلسنا نقصد مصر الأرض والتراب، ولا ننتقل من الوطنية كرابطة بين الناس فإنها لا تصلح لأن تربط الإنسان بالإنسان إذا أراد أن يسير في طريق النهوض، ولا نستند في حديثنا إلى مقولة "حب الوطن من الإيمان" التي جعلها البعض كذباً وافتراءً من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم متوسلاً بذلك إلى ترسيخ الناحية الوطنية في نفوس المسلمين، مع أن الوطنية كمفهوم سياسي غريبة عن المسلمين، وهي من الأفكار التي أدخلها المستعمر لتفريقهم، فصار المصري تبعاً لها يتعصب لمصريته، ويفتخر بفرعونيته، غافلاً عن إسلامه الذي جعل الرابطة بين المسلمين رابطة الإيمان والعقيدة، ونعى على المسلمين دعاوى الجاهلية وعدّها مُتنتة.

إننا نتكلم عن مصر كمجتمع تُسيره أفكار وتتحكم فيه مشاعر وتحكمه أنظمة مستندة إلى قاعدة فكرية وقناعات خاصة، فإذا نظرنا إلى مصر من هذه الزاوية وجدناها على غير عهدنا بها، فمصر التي نعرفها لها تاريخ يمتد لأكثر من ثلاثة عشر قرناً من الزمان، فلا يصح اختزالها في القرن الماضي، مصر التي نعرفها ويعرفها كل مسلم في العالم هي مصر الفتح الإسلامي، هي مصر عمرو بن العاص، وعبد الله بن سعد، وصلاح الدين الأيوبي، وقطرز، وبيبرس وابن طولون، مصر التي نعرفها هي مصر التي حكمها رجال كهؤلاء وضعوا نصب

أعينهم حديث رسول الله ﷺ: «لكل غادر لواء عند استه يوم القيامة يرفع له بقدر غدره، ألا ولا غادر أعظم غدرًا من أمير عامة» رواه مسلم. وكذلك حديثه ﷺ: «ما من راعٍ يسترعيه الله رعية لم يحطها بنصيحة إلا لم يدخل معهم الجنة» فأمثال هؤلاء لم يغدروا ولم يشقُّوا على الأمة، بل قادوها إلى الخير والأمان.

إنها ليست مصر التي يحكمها طواغيت نصبهم الكافر المستعمر على رقابنا فلا يرقبون فينا إلا ولا ذمة، بحيث يتباهى أحدهم أنه اعتقل في ليلة واحدة ثلاثين ألفًا من أبنائها! ويتباهى آخر بأنه فضَّ اعتصام بعض أبنائها فقتل وجرح وحرق واعتقل ألفًا منهم! دون أن يرفَّ له جفنٌ أو يهتزَّ له قلبٌ، بل يرى أنه لم يفعل أكثر مما فعلته أمريكا في حربها ضد فيتنام أو في الحرب العالمية الثانية!!

مصر التي نعرفها هي التي قاتلت الصليبيين وأخرجتهم من بيت المقدس، وأوقفت زحف التتار وقضت عليهم، لا التي أضاعت سيناء والجولان والضفة وغزة والقدس الشرقية في ستة أيام! إنها ليست مصر التي أبرم حكامها مع اليهود اتفاقية سلام فتنازلوا بمقتضاها عن مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصبح همهم حماية يهود ولو كان ذلك يقتل أهلنا في سيناء، وبالتضييق على إخواننا في غزة هاشم، إرضاء لأمريكا ورببتها (إسرائيل).

مصر التي نعرفها كانت ولاية، ولكنها ولاية عظيمة في دولة عظيمة، هي دولة الخلافة الإسلامية التي كانت ملء السمع والبصر، مصر التي وصفها أبو بصرة الغفاري بقوله: "مصر خزانة الأرض كلّها، وسلطانها سلطان الأرض كلّها، وبها من الخير ما يكفي لإطعام الأرض كلّها". إنها ليست الدولة العاجزة الخانعة التابعة التي لا وزن لها في المسرح الدولي، ولا تعدو أن تكون أداة بيد أمريكا تسخّرها على النحو الذي تريد.

نعم! مصر كانت ولاية في الدولة الإسلامية، لكن ذلك لم يقلل من شأنها ولم ينزل من مكانتها، فقد كانت قلب العالم الإسلامي النابض، والصخرة التي تكسّرت عليها كل أطماع المستعمرين، فهي التي ردت الصليبيين الكاثوليك الذين شنوا "حربًا مقدسة" ضد الأمة الإسلامية، ثم التتار الذين عاشوا في الأرض فسادًا وأهلكوا البشر والحجر والشجر. وإذا كان بعض من يدّعي الوطنية الزائفة يزعمه أن تكون مصر ولاية في دولة عظيمة كدولة الخلافة، فهل يسره أن تكون مصر "دولة مستقلة" مدنية علمانية لا قيمة ولا وزن لها في المسرح الدولي كما كانت في العقود الأخيرة وكما هو حالها الآن!؟

مصر التي نعرفها هي التي عاش في ظلها الأقباط: لهم ما لنا وعليهم ما علينا، لم يشعروا بالظلم ولم يقهروا، يروي كتاب الأقباط "السنكسار" الموصوف بأنه "جامع لأخبار الأنبياء والرسل والشهداء والقديسين" قصة عمرو بن العاص مع البابا بنيامين الذي فرّ خوفًا من البيزنطيين الذين قتلوا أخاه بوحشية

لا توصف: "أما عمرو بن العاص فإذ علم باختفاء البابا بنيامين، أرسل كتابًا إلى سائر البلاد المصرية يقول فيه. الموضوع الذي فيه بنيامين بطريك النصارى القبط له العهد والأمان والسلام، فليحضر آمنًا مطمئنًا ليدبر شعبه وكنائسه، فحضر الأنبا بنيامين بعد أن قضى ثلاث عشرة سنة هاربًا، وأكرمه عمرو بن العاص إكرامًا زائدًا وأمر أن يتسلم كنائسه وأملاكها" انتهى. إنها ليست مصر التي يلعب حكامها على وتر الفتنة الطائفية، ويشعلونها كلما أرادوا التغطية على فشلهم، أو على مخططات أسيادهم، كما شهد بذلك تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية في عهد المخلوع مبارك.

مصر التي نعرفها هي التي أنجبت الليث بن سعد إمام أهل مصر في الفقه، والعز بن عبد السلام سلطان العلماء، هي مصر الأزهر، منارة العلم والعلماء الأمرين بالمعروف الناهين عن المنكر، الذين تصدوا لتجديف الشيخ علي عبد الرازق حين هاجم الخلافة وأنكر وجود نظام حكم في الإسلام، فأخرجوه من زمة العلماء، لا مصر الأزهر الذي أصدر وثيقة يؤسس فيها للدولة المدنية الديمقراطية العلمانية لينفخ الحياة فيما ابتدعه علي عبد الرازق منذ نيف وثمانين عامًا، إنها ليست مصر الأزهر الذي أجاز شيخه السابق الصلح مع دولة يهود، وبارك شيخه الحالي قتلة المسلمين الأبرياء من أهل مصر.

مصر التي نعرفها هي سلة غذاء العالم بحق، فهي التي أرسلت في عام الرمادة للمدينة المنورة النجدة، قافلةً أولها في المدينة وآخرها في مصر، إنها

ليست مصر التي يتسوّل حكامها أمس واليوم من أمريكا كل عام مليارًا و ٣٠٠ مليون دولار، ثم يقدمون مقابلها خضوعًا ودُّلاً لا يليقان بكنانة الله في أرضه! وينتظرون مساعدة من هنا وقرضًا من هناك لينقذوا البلد حسب زعمهم من إفلاس محقق! إنها ليست مصر التي يشقى أهلها لتحصيل الكفاف ويعيش كثير من سكانها في فقر مدقع. فهل تعرفون مصر هذه يا أهل مصر؟!

مصر التي نعرفها هي مصر التي تُحكم بالإسلام في كل شؤونها، وتتبع شرع ربها وتلتزم به في كل تصرفاتها، لأنها تدرك معنى الحكم بما أنزل الله، وتعلم أن عدم الحكم بما أنزل الله يوقع في الكفر أو الظلم أو الفسق، ويولّد الخزي والذل وضحك العيش.

ليست مصر التي نعرفها هي التي تُنحي شرع ربها جانبًا وتستنسخ دستورها من دساتير الشرق والغرب، وترفض أن تجعل أحكام الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع.

فإلى مصر التي نعرفها ندعوكم أيها المسلمون في أرض الكنانة! إلى مصر التي نتمنى أن تكون، ونسعى لنعيدها لمكانتها التي كانت عليها، وهي كائنة إن شاء الله عما قريب، عندما تقام الخلافة الإسلامية، وتكون مصر نقطة ارتكازها بإذن الله؛ فتسعى جاهدة لتوحيد أبناء الأمة في ظل خلافة على منهاج النبوة، يرضى عنها ساكنُ السماء والأرض؛ فلا تُبقي الأرض في ظلّها

خيراً إلا أخرجته، ولا تُبقي السماء من قطرها شيئاً إلا أنزلته، ويلقي الإسلام
بِحِرَانِهِ فِي الْأَرْضِ، وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ!

الدروس المستفادة من أحداث مصر!

إن ما حدث في مصر وما لاقته جماعة الإخوان المسلمين هو مما يدمي القلوب، ولقد شهد العالم أجمع ما حدث، وكان محل رصد ومتابعة من قِبَل المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها. وقد أفرزت حالة العداء التي سادت في مصر لكل ما يصنف على أنه إسلام سياسي تساؤلات عديدة، عن أسباب ما جرى، ولم كان هذا الانكسار. فبعد أن وصلت جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر ظن البعض أن الإسلام سيطبق في الدولة والمجتمع، لكن ذلك لم يحدث، بل استبعد الشرع ثم ضربت الجماعة وأدخلت قياداتها وكثير من أتباعها السجن. فأوجد ذلك إحباطاً وبأساً عند بعض الناس الذين كانوا يتشوقون لحكم الإسلام، مما يُخشى معه تسرب اليأس إلى العاملين للإسلام، وهذا إن حصل فإنه سيشكل خطراً عظيماً يُقعد العاملين عن العمل، ويجول دون تجاوب الأمة مع الدعوة، مما يؤدي إلى الانهيار التام والانتكاسة في الأمة، والاستسلام لما يراد بها من قبل أعدائها. فكان لا بد من دراسة الحدث دراسة واعية، والوقوف على دقائق ما حدث لأخذ العبرة، والوقوف على الأخطاء لتجاوزها في المستقبل، وإعداد الدراسات المسبقة لكل أمر متوقع.

وهذا يتطلب إدراكاً تاماً لحقيقة الدولة الإسلامية وكيفية نشأتها، ومقومات بقائها، وما ينبغي أن يكون عليه العاملون لها، والمجتمع الذي هو مادتها. فأسباب النجاح أو الفشل ترجع إلى عدة أمور، منها ما يرجع إلى المبدأ

الذي تحمله الكتلة بفكرته وطريقته، ومنها ما يرجع إلى الكتلة التي تتبنى المبدأ فكرة وطريقة، ومنها ما يرجع إلى المجتمع ومدى تجاوبه مع المبدأ واحتضانه له واتخاذها قيادة فكرية له.

ومن هذا المنطلق نعرض بعض الأمور التي يجب أن توضع نصب أعين العاملين لاستئناف الحياة الإسلامية لتلافي الأخطاء القاتلة التي وقعت فيها جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الحركات التي سبق ودخلت هذا المضمار من قبل:

أولاً: تحديد الهدف الذي تسعى إليه الكتلة:

يجب أن تحدد الكتلة هدفها بأنه استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة، تحديداً واضحاً مبلوراً، بعيداً عن الطرح العام المفتوح. أي لا بد من وجود مشروع حضاري كامل شامل لديها، فيه بيان تفصيلي لأحكام الإسلام ولشكل الدولة بقواعد الحكم فيها وأركانها وأجهزتها، وما ستطبقه من نظم وسياسات في الداخل والخارج.

ثم إن الكتلة عند وصولها إلى الحكم وتطبيقها للإسلام، ستواجه قضايا متعددة ومتنوعة، فيجب أن تستنبط لها حلولاً من الأدلة الشرعية التفصيلية، وهذا يحتم تبني طريقة محدّدة في الاجتهاد، أي لا بد من بيان القواعد التي يجري على أساسها استنباط الأحكام من الأدلة التفصيلية. وهذا كفيل بأن يجعل

الدولة تسير سيراً شرعياً في طريق واضح المعالم بعيداً عن الارتجال والتخبط. بهذا الوضوح وبهذا الشمول يجب أن تكون الفكرة، فأى غموض فيها ستكون له آثار مدمرة كتلك التي حصلت مع جماعة الإخوان المسلمين، حيث لم تكن لديها فكرة واضحة المعالم يلتفتُ الناس حولها، ولذلك بقيت الدولة كما هي دون أي تغيير يذكر، سوى أن رئيس الدولة أصبح ملتجئاً، يصلي الفروض ويقراً القرآن.

نعم لم يكن مشروع النهضة الذي طرحته الجماعة مشروعاً واضح المعالم يبيّن التفاصيل، وما نشر منه كان مجرد حديث عن التنمية الاقتصادية، وكيفية جلب الاستثمار الأجنبي إلى مصر، ورفع مستوى الدخل القومي دون الحديث عن سياسة اقتصادية تقوم على إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد من أفراد الرعية وتمكينه من إشباع حاجاته الكمالية، والمشروع برمته لم يكن قائماً على فكرة مبدئية؛ يشكل الإسلام وعقيدته القاعدة الأساسية له، بل كان متأثراً بالنظام الرأسمالي ونظرتة القاصرة وغير الصحيحة لواقع المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد.

والغريب أنه مع وصول الجماعة للحكم، بل وقبل ذلك بقليل اختفى شعار الجماعة المعروف "الإسلام هو الحل" الذي ما فتئت الجماعة ترفعه لعقود، وكان البديل عنه شعار "نحمل الخير لمصر"، وانطلقت الجماعة من الواقع السيئ الذي تعيشه البلاد لمعالجته بنفس جنس الداء، مما سبّب ارتباكاً

واضحًا للجماعة في إدارة الحكم، فلم تتصرف الجماعة باعتبارها جماعة تحمل فكرًا تغييريًا غايته استئناف الحياة الإسلامية، ولم يكن لفكرة الخلافة حضور ولو ضعيف في توجهها نحو أستاذية العالم!

ثانيًا: أن تكون دعوة الكتلة دعوة عالمية وليست دعوة محلية أو إقليمية:

يجب أن تُحمل الدعوة بصفاتها دعوة عالمية، لتلمس شعوب العالم أجمع عظمة الإسلام وصدق أحكامه، فتأخذ الدعوة بُعدًا إنسانيًا وتكسب قوة عالمية، هذه القوة هي السند القوي لدولة الإسلام أمام أخطار قوى الشر والتكالب الدولي الذي يهدد الدولة، وبالأخص في الفترة الحرجة التي هي فترة نشوء الدولة.

وإن الدعوة بتفاعلها مع الأمة وانطلاقها في البلاد الإسلامية تسير في مراحل، من تثقيف وتفاعل يتم فيها صناعة الرأي العام المنبثق عن الوعي العام على الفكرة وعلى الكتلة العاملة لها، وهذا الرأي العام يجعل الأمة تحتضن المبدأ وتلتفتُ حول رجالاته. فتسعى الكتلة في البلاد التي جعلتها مناطق مجال، لاستلام الحكم في أحد الأقطار، أو عدة أقطار تشكل معاً نقطة ارتكاز للدولة الإسلامية.

وهذا ما لم يتوفر لحكم مرسى وجماعته، فقد تصرفت الجماعة ببرجماتية غير مسبوقة حتى لأشد الجماعات تشددًا في علمانياتها، ولم يكن مطروحًا أصلاً أن تكون مصر نقطة ارتكاز لدولة عالمية تسعى لتبوء مكانة عظيمة بين الدول.

لقد تاهت الجماعة في أتون نظام حكم علماني تم ترسيخه طوال عقود طويلة، فلم تستطع مواجهة رموز هذا النظام العلماني في مؤسسات الدولة؛ في الجيش والقضاء والشرطة والإعلام، ناهيك عن حرصها الشديد على مهادنة الغرب، وبصفة خاصة دولة الكفر أمريكا ورببتها دولة يهود.

ولم يكن أمام قواعد الجماعة في الشارع المصري من سبيل لحشد الرأي العام للالتفاف حول الحكم الجديد، سوى الانغماس في البحث عن مبررات لكل ما تقوم به الحكومة من مخالفات للأحكام الشرعية، كاستمرارها في احترام اتفاقية كامب ديفيد المشنومة، التي كانت دوماً في مرمى نيران الجماعة عندما كانت خارج السلطة، وكدفاعها عن رسالة حميمية أرسلها مرسي إلى بيريز، وعن حملة "نسر" التي كان يقوم بها الجيش المصري آنذاك ضد المجاهدين في سيناء ولهدم الأنفاق في رفح، فضلاً عن تبرير التفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض ربوي!

ثالثاً: الالتزام بطريقة الرسول ﷺ في إقامة الدولة:

إن للإسلام طريقته في الوصول إلى الحكم، فالمدقق في الطريقة التي أقام بها رسول الله ﷺ الدولة؛ يجد أنها طريقة واحدة، ليس منها الدخول في اللعبة الديمقراطية. وكان الأولى بالجماعة أن تتعظ ممن سبقها بدلاً من هذا الاستنزاف والفشل تلو الفشل في كل تجربة، فلا نجني إلا يأساً وإحباطاً في

الأمة، وتشويهاً للإسلام، وتثبيتاً لنفوذ الكافر المستعمر. فاللعبة الديمقراطية في الجزائر مثلاً لم تجلب للحركة الإسلامية إلا الويلات والمصائب!، وما زالت تدفع ثمن تجربتها تلك.

إن من طريقة الإسلام في إقامة دولته أن يُؤخذ السلطان عن طريق الأمة. فإذا كانت الأمة مالكة لسلطانها، تمنحه من تشاء وتنزعه ممن تشاء؛ ولا يقهرها على سلطانها أحد، كان القول الفصل للجماهير بقيادتها بعد صنع الرأي العام المنبثق عن الوعي العام فيها. وإن كانت الأمة لا تملك سلطانها كأن يكون مغتصباً من قبل حكام عملاء، لزم العمل وسط الأمة لإيجاد رأي عام منبثق عن وعي عام على الإسلام، واستعادة سلطان الأمة المغتصب عن طريق مراكز القوى، أي عن طريق طلب النصرة من الجيش لسحب البساط من تحت أقدام الحكام. وفي كلتا الحالتين يجب أن يكون السلطان سلطاناً ذاتياً يستند إلى قوى البلد الذي قامت فيه الدولة.

وهنا أخطأت جماعة الإخوان في اعتمادها على وعود المجلس العسكري باحترام ما تسفر عنه صناديق الاقتراع، ومراحتها على احترام المجتمع الدولي وأمريكا بصفة خاصة لما ستسفر عنه ديمقراطيتهم المزعومة. فهي - أي الجماعة - لم تنشغل بصياغة الرأي الإسلامي العام المنبثق عن الوعي العام الذي يجعل الجماهير تلتف حولها؛ وتحمل الصعاب في سبيل التمكين لها للوقوف على أرض صلبة، وهذا خطأ فادح!

رابعاً: إدراك دور الإعلام في تحقيق الأهداف السياسية:

إن للإعلام دورًا مهمًا في تحقيق الأهداف السياسية لما له من تأثير في الرأي العام ومعنويات الرعية وحشد التأييد المحلي والعالمي. ولذلك يعتبر في الدول القائمة السلطة الرابعة. فيجب أن يستثمر في ظل الدولة استثمارًا كبيرًا.

وهذا الأمر كان معيّنًا عن أذهان القائمين على الحكم في فترة حكم محمد مرسي، فقد تُرك الإعلام دون أن توضع له خطة محكمة واستراتيجية ملزمة للسير بحسبها، ولم يلتفت فيه إلى الأحكام الشرعية المتعلقة بالإعلام وبسياسته، فبقي الإعلام على ما كان عليه من قبل، أداة للحرب على الإسلام ولهدمه، ووسيلة لنشر أفكار الكفر والرذيلة، وبقي بيد العلمانيين وأتباع نظام مبارك، بل تُرك الإعلام يوجه للرئيس السباب والشتائم والسخرية، ويحشد الرأي العام ضده وضد حكمه وجماعته مما أدى إلى إسقاطه إسقاطًا مدويًا.

خامساً: لا بد أن تتمتع الكتلة بالوعي السياسي:

إن الدولة في بداية عهدها تكون في وضع يحتاج إلى أعمال سياسية مبدعة ومناورات سياسية ذكية وجبارة على مستوى الساحة الداخلية، والإقليمية والدولية. وهذا يحتم على الكتلة الاتصال الواعي بالعالم من حولها اتصالاً مدرّكًا لأحواله وما عليه من مواقف دولية، ويتطلب إدراكًا دقيقًا لعلاقات الدول وارتباطاتها وتوجهاتها، وكذلك يتطلب إدراكًا لطباع الشعوب

ونفسياتها، ويؤر التوتر فيها، ومعرفة تامة بمصالح الدول وتقاطعها، وتمييز المصالح الحيوية لهذه الدول من المصالح الثانوية، وإحسان التلاعب بهذه المصالح لخدمة الدولة الإسلامية، وهذا كله يتطلب وعياً سياسياً من الكتلة ويتطلب رجالات على قدر عظيم من الحنكة والفتنة والقدرة على رسم الخطط السياسية.

وقد ظهر للعيان مدى التخبط الذي كان عليه النظام في عهد مرسي، ومدى فقدانه للوعي السياسي وجهله بخطط الدول الكبرى وألاعيبها، ومدى النقص في العقلية السياسية المبدعة، ولعل قضية سد النهضة في إثيوبيا من القضايا التي أبرزت انعدام أدنى حد من الوعي السياسي والقدرة على رسم الخطط السياسية واتخاذ الإجراءات الفعّالة، فكان ذلك الاجتماع الذي أداره الرئيس مع بعض القوى السياسية لبحث هذا الملف الاستراتيجي المهم على الهواء أضحوكة العالم وموضع تندرّ من الناس، لسخافة الحلول والمناورات المطروحة من تلك القوى.

سادساً: ضرورة القضاء على الوسط السياسي القديم:

إن من أعظم الأخطار التي تواجه الدولة الناشئة الخطر المتمثل في الوسط السياسي القديم الذي لن يسلم بتغيير واقع الحكم والسلطان، وسيعمل على إثارة الجماهير وتأليبها على الدولة من الداخل، وعلى التآمر مع الدول الأخرى والتحالف معها لضرب الدولة الإسلامية. ولهذا يجب اتخاذ الإجراءات

الكفيلة بالقضاء على هذا الوسط السياسي والتخلص من جميع قنوات تأثيره في الجماهير، والتخلص أيضاً من جميع العيون المدسوسة على الدولة من قبل الكفار، سواء أكانت سفارات أم بعثات أجنبية تتستر بأعمال إنسانية. غير أن القضاء على الوسط السياسي القديم لا يعني حتمية القضاء على الأشخاص، بل يعني القضاء على أجوائه وقدرته على التحرك بناء على الفكر الذي كان يعمل وفقه، والمصالح التي كان يسعى لتحقيقها، والوجاهة التي كان يتمتع بها. أما الأشخاص فيمكن التأثير عليهم ليصبحوا من الوسط السياسي الجديد الذي ينبغي إيجاده على أساس الإسلام، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة بعد أن أقام فيها دولة الإسلام، حيث قضى على الوسط السياسي القديم وأوجد وسطاً سياسياً جديداً يرمى شئون الناس بأفكار الإسلام ووفق أحكام الإسلام، وهذا ما لم تنجح جماعة الإخوان بفعله، وبدل أن تغير الوسط السياسي القديم لجأت إليه وأصبحت جزءاً منه، فتأمر عليها طمعاً في حكم وتحقيق مصالح فأبعدها عن الحكم.

سابعاً: الاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد على الآخرين:

يجب على القائمين على الدولة أن يكون لديهم أنظمة دقيقة وسياسات راقية من شأنها معالجة الوضع الاقتصادي مباشرة تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي وتنفيذ السياسة الاقتصادية، حتى لا ييقى اقتصاد الدولة مربوطاً بعجلة اقتصاد الدول الكافرة، وحتى توجد الكفاية الذاتية بعدم الاعتماد

على الآخرين لسد حاجات الناس الأساسية ابتداءً، فلا تبقى الدولة تحت رحمة المساعدات الخارجية وأخطارها المدمرة.

وهذا ما لم يحصل مع الدكتور مرسي، فقد ترك الأمور تمشي باعوجاجها كما كانت في عهد المخلوع، ولم يتضح للناس أنه ينتهج سياسة اقتصادية إسلامية محددة وواضحة، فضلاً عما سمي حينها بخطة المائة يوم الفاشلة، والتي كانت عبارة عن مجرد وعود ليس لها من الحقيقة على الأرض نصيب، كما أنه رضي بأن يكون قائداً عاماً شكلياً للقوات المسلحة، وترك المؤسسة العسكرية إمبراطورية مالية واقتصادية مغلقة على أصحابها، بل وظلّ يكيل لها المديح طوال سنة حكمه، وأغفل العمل على رفع يد أمريكا وتسلطها عليها تمويلاً وتسليحاً وتدريباً.

وأخيراً لا بد من إدراك أن الحل في مصر وغيرها من بلاد المسلمين، هو أن يأخذ المسلمون الحكمَ كاملاً غير منقوص ولا مشروط، بعد أن تصبح المطالبة بالحكم بالإسلام في خلافة راشدة على منهاج النبوة رأياً عاماً قوياً لا يتحده أحد، وبعد أن تتحد إرادة الأمة بإرادة جيشها القوي ونصرته، فيوصلها إلى تطبيق الإسلام بكامله، دون تميع ولا مسaire، ولا مداهنة لعملاء الغرب؛ من الحكام والسياسيين والإعلاميين، وكل الأوساط السياسية الفاسدة التي يجب أن تُزال من المشهد السياسي.

ولا شك أن دور الجيش المسلم في هذا الحلّ دور بارز، وهو الذي سينصر هذه الدولة ويحافظ على بقائها.

إن الحل لا يكون بالمشاركة السياسية في أنظمة غير إسلامية كما حصل بانتخاب محمد مرسي، بل بإيجاد حاكم يطبق نظام الإسلام كله، تؤيده جماهير الأمة الهادئة، وجيش مسلم مخلص، يعطيه النصرة والولاء ليطبق الإسلام، دون لفٍ ولا دوران ولا موارد.

فالله نسأل أن يجعلنا أهلاً لنصره، وأن يُعجل لنا بدولة الخلافة التي وعدنا. وأن يجعل أمرنا فيمن خافه وأتقاه وأنار بصيرته بالحق وهداه.

للخروج من الأزمة السياسية التي تمر بها مصر

قامت ثورة ٢٥ يناير لتغيير الواقع المظلم والحكم المتجبر الذي جثم على صدر الناس في مصر لعقود طويلة، ومع أن الثوار رفعوا شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" من اللحظة الأولى لانطلاقة الثورة، لكن الذي حدث هو درجة رأس النظام من على كرسيه، بينما ظل نظام الحكم قائمًا على الأساس الفاسد الذي أسس له الاستعمار في بلادنا بعد أن قضى على الدولة الإسلامية دولة الخلافة سنة ١٩٢٤م، على يد مجرم هذا العصر، مصطفى كمال الملقب بـ (أتاتورك)، فقام الغرب الكافر حينها وقبلها بقليل بتقطيع أوصال الدولة الإسلامية إلى دول ودويلات ومشيخات، وإمارات هزيلة وجعلها جمهوريات أو ملكيات قائمة على أساس عقيدة المستعمر التي تفصل الدين عن الحياة وعن الدولة، فكانت هذه الدول كلها منفصلة عن عقيدة الأمة، العقيدة الإسلامية.

لقد استطاع الغرب الكافر أن يفتت الأمة الواحدة إلى شعوب وقبائل متناحرة، بعد أن كان الإسلام قد صهرها في بوتقته واحدة وجعل منها أمة واحدة من دون الناس، فأوجد أحزابًا تقوم على فكرة القومية والوطنية التي مرّقت الأمة شرّ مُمَرَّق. وانشغل كل شعب من شعوب الأمة بقضاياها ومشاكله، وخبف شعوره بسائر أمته، ولكن الثورات التي هبت جواله في بلاد العرب، بداية من تونس ومرورًا بمصر وليبيا واليمن، وبسوريا، حركت الأمة أكثر نحو إعادة

لُحمتها من جديد، حين لمست الأمة أن ما يحدث في تونس ينتقل صداه إلى مصر، وما يتفجر في مصر تنتقل شرارته إلى سوريا. والغرب الكافر عدو الأمة يقرب كل حركات الأمة وسكناتها، ويتابع كل شاردة وواردة فيها، ولا يريد للأمة أن تتحرك نحو هدف واحد يجمعها، وأن تلتفت إلى نظام الحكم في الإسلام -الخلافة- التي توحد كلمتها، وتجمع شملها، وتلم شعثها، وتحفظ ثروتها، وتقف في وجه أعدائها. هو يريد أن تلهث وراء أنظمتها الديمقراطية ودستوره العلماني، مع أن نظامه الرأسمالي ظهر فساد وفشل للناس كافة. فهل يجوز أيها المسلمون أن تتركوا شرع ربكم وتلجؤوا إلى بضاعة الكفر الفاسدة!

إننا نربأ بأهل الكفانة أن يسقطوا في مستنقع العلمانية العفنة، وأن ينجرؤا لما تخطط له أمريكا فيقعوا في فخ جعل الإسلام عدواً. أتقبلون يا أهل الكفانة أن توجه الإهانة لأبسط مظاهر الإسلام - اللحية واللباس الشرعي؟! أترضون بقبول الإسلام متهماً؟ فيا أهلنا الطيبين، المحبين للإسلام! احذروا ما يصور لكم من أن سوء تصرف جماعة معينة -رفعت الإسلام مجرد شعار ولم تطبق منه شيئاً- هو فشل للإسلام، فدين رب العالمين هو دين الحق الذي أنزله الله على رسوله الأمين صلى الله عليه وسلم ليكون رحمة للعالمين، فلا يمكن أن يفشل، يقول تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٢﴾﴾.

إن ما يجري اليوم في مصر هو صراع وانقسام حاد بين طرفين ليس للإسلام أي دخل فيه، فطرفا النزاع يقفان على أرضية واحدة هي أرضية الدولة الجمهورية الديمقراطية العلمانية، التي لا تمثل مشروع نهضة للأمة، فالتطرف الأول كان يتمسك بتلك الدولة المدنية العلمانية، حين كان جالسًا على كرسي الحكم المعوجة أركانه!، وبعد أن أبعد عن الحكم بقي متمسكًا بدعوته إليها واستبدل الشرعية المدنية العلمانية بشرع الله. وطرف آخر يتمسك أيضًا بتلك الدولة، وكان يطمح في الجلوس على هذا الكرسي المعوجة أركانه بأي طريق!، ولو خالف الديمقراطية التي يؤمن بها! إلى أن جلس عليه.

إن سبب بلاء مصر هو هذا النظام الغربي المستورد، وهو نفسه الذي كان قائمًا قبل الثورة واستمر بعدها، ولن يكون لمصر ولا غيرها من بلاد المسلمين مخرج إلا بتطبيق شرع الله وإقامة الخلافة الإسلامية، ونحن نقرر في هذا السياق الحقائق التالية:

١- إن النظام الجمهوري نظام مرفوض لأنه ليس من عند رب العالمين، وهو نظام كفر لا يجوز الحكم من خلاله، إذ إنه يقوم على الديمقراطية التي تعطي سلطة التشريع للجمهور "الشعب"، بينما سلطة التشريع في الإسلام للشرع وحده.

٢- نظام الخلافة هو النظام الذي حدده الإسلام لهذه الأمة، والذي يجب أن يكون النظام الحاكم فيها، والأدلة على ذلك مستفيضة من كتاب الله وسنة

رسوله ﷺ ومن إجماع الصحابة. وهذه الدولة ليست دولة كهنوتية أو دينية أو مدنية ديمقراطية.

٣- الرابطة التي تربط أفراد الرعية في دولة الخلافة هي التابعة. فجميع الذين يحملون التابعة للدولة الإسلامية (مسلمين وغير مسلمين) يتمتعون بحق الرعاية كاملاً، ولا يجوز للدولة أن تمارس أي تمييز بين أفراد الرعية في ناحية الحكم أو القضاء أو رعاية الشئون، فهي ترعى شئون جميع رعاياها بغض النظر عن أديانهم وألوانهم وأعراقهم.

٤ - دولة الخلافة دولة رعاية وليست دولة جباية، ويقوم نظامها الاقتصادي على ضمان إشباع جميع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد فرداً فرداً إشباعاً كلياً، وتمكين كل فرد منهم من إشباع الحاجات الكمالية على أرفع مستوى مستطاع. وهي دولة يُضمن فيها للرعية كلها الأمن والتعليم والتطبيب، وتلتزم بالشرع الذي يبين أسباب تملك المال وأسباب تنميته وكيفية إنفاقه وصرفه. كما يبين أنواع الملكيات من ملكية فردية وملكية دولة وملكية عامة كالنفط ومعادن المناجم، التي يكون عائدها للرعية. ويبين أحكام الأراضي بحيث لا يبقى شبر من الأرض الزراعية غير مستغل. وستجعل هذه الدولة النقد فيها الذهب والفضة وفق أحكام الشرع، فتؤمن له استقراراً في سعر صرفه ينسحب استقراراً على أسعار السلع، كما ستجعل له أحكام صرفٍ تمنع وقوعها في الأزمات التي وقع فيها النظام المالي الرأسمالي. وستطبق الأحكام الشرعية المتعلقة بالبيع

والتجارة والشركات وغيرها، فتمنع الربا، والاحتكار، والغبن الفاحش وبيع الإنسان ما لا يملك، وتمنع الشركات المساهمة والبورصات وشركات التأمين، وتشجع التجارة والزراعة وتعطي الفلاحين أموالاً لدعم القطاع الزراعي، وتتخذ كافة الإجراءات التي تحول دون تركيز الثروة بيد فئة قليلة من الناس، وتنفذ غير ذلك من الأحكام الشرعية الكفيلة بتوزيع الثروة وإقامة العدل بين الناس.

٥- وفي دولة الخلافة يقوم التعليم على أساس العقيدة الإسلامية، فتوضع مواد الدراسة وطرق التدريس جميعها على الوجه الذي لا يحدث أي خروج في التعليم عن هذا الأساس. وسياسة التعليم فيها هي تكوين العقلية الإسلامية والنفسية الإسلامية، فتوضع جميع مواد الدراسة التي يراد تدريسها على أساس هذه السياسة. والغاية من التعليم هي إيجاد الشخصية الإسلامية وتزويد الناس بالعلوم والمعارف المتعلقة بشؤون الحياة. فتجعل طرق التعليم على الوجه الذي يحقق هذه الغاية وتمنع كل طريقة تؤدي إلى غير هذه الغاية.

٦- حمل الدعوة الإسلامية هو المحور الذي تدور حوله السياسة الخارجية، وعلى أساسها تبنى علاقة الدولة بجميع الدول، ولا يجوز في دولة الخلافة لأي فرد، أو حزب، أو كتلة، أو جماعة، أن تكون له علاقة بأية دولة من الدول الأجنبية مطلقاً. والعلاقة بالدول الأجنبية محصورة بالدولة وحدها. وعلى الأمة والتكتلات أن تحاسب الدولة على سيرها في هذه العلاقة الخارجية.

هذه بعض الحقائق التي تبين طرفاً من واقع دولة الخلافة، وهي ناطقة

بأن إقامة الخلافة هي الطريق الوحيد الذي سينخلص أهل مصر وسائر بلاد المسلمين، بل والعالم أجمع مما هو فيه من ظلم وشقاء وتقاتل وتشاحن وتباغض، فيعيش الناس جميعًا في ظل دولة الخير، دولة الخلافة التي كانت بحق منارة الدنيا وزهرتها المتفتحة ونورها المشرق طوال أكثر من ثلاثة عشر قرنًا من الزمان.

نصيحة مخلصه لأهلنا في مصر الكنانة

مما لا شك فيه أن هناك حالة انقسام واضحة في الشارع المصري، فهو يكاد ينقسم إلى فريقين.

الفريق الأول، فريق رحّب بحركة الجيش المصري التي قادها وزير الدفاع، ويفرض تسميتها بالانقلاب، ويصر على أنها حركة تصحيحية لمسار الثورة، وأن الجيش ما كان يمكن أن يُقدم على هذه الخطوة لولا أنه رأى حركة الشارع القوية ضد حكم الدكتور محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين.

والفريق الثاني، فريق يصف ما حدث بأنه انقلاب على الشرعية، قام بها المشير السيسي بدعم أمريكي واضح، وأن هذه الحركة تمثل ردة كبيرة عن ثورة الخامس والعشرين من يناير، التي قامت ضد الحكم الفاسد الظالم، الذي حثم على صدورنا في مصر لعقود طويلة، وهذا الانقسام ليس بالأمر المستغرب والعجيب، فلكل أسبابه وتصورات وقراءته الخاصة للمشهد السياسي في مصر. لكن العجيب الغريب أمران لا بد من الحديث عنهما:

أما الأمر الأول: هو حالة العداة الشديد لكل ما هو إسلامي من الطرف الأول، وقد ساهم فيه بشكل كبير تلك الآلة الإعلامية الشيطانية التي يمتلكها ويُسيطر عليها قادة العلمانية في مصر، حيث صورت الأمر وكأنه صراع ضد الإسلام السياسي ومشروعه في مصر، فقاموا بتخويف الناس من الإسلام، ومن

المشروع الإسلامي، وأوهموها الناس أنه كان يحكم طوال العام الماضي، وأنه هو الذي فشل ولم يكن قادرًا على سياسة شتون الناس، بل أدخلهم في أزمات من ورائها أزمات، وهذا قلب للحقائق وافتراء على الإسلام! فالإسلام لم يكن مطبقاً في السنة التي حكم فيها مرسي ليقال بأن المشروع الإسلامي فشل، أو ليُستعدى الإسلام بهذا الشكل الممجوح.

لذلك فنحن نتوجه بالنصح لهذا الفريق الذي غرر به الإعلام ألا ينساق وراء هؤلاء المضللين الذي لا يعملون لصالح الأمة، بل تحركهم أهواؤهم ومصالحهم الخاصة، وينفذون أجندة أجنبية خبيثة لصرف الناس عن الإسلام ومشروعه السياسي الممثل في دولة الخلافة.

إن هذه نصيحة مخلصة لكم، ونحن نعلم أنكم مسلمون تحبون الإسلام العظيم، وتريدون أن تروه عزيزًا قويًا ممكنًا له في دولة عزيزة قوية لها مكانتها وكلمتها بين الدول الكبرى، بل تطمحون أن تكون هي الدولة الأولى في العالم وتقود البشرية لما فيه سعادتها وخيرها. كما نعلم أنكم متشوقون لدولة العدل التي تحفظ كرامتنا وتصون أعراضنا، وتنمي ثرواتنا، وتبني صرح عزتنا وهيبتنا بين الشعوب والأمم، وهذا لن يكون إلا في ظل خلافة على منهاج النبوة، ولا يمكن أن يكون بحال من الأحوال في ظل نظام جمهوري دُفنا خلال ستين عامًا من حكمه، ألوان الهوان والذل والتبعية، فلا تنساقوا وراء من يريد

أن يجعل منكم عَقَبَات في طريق عزتكم بالإسلام وبنظام الخلافة، الذي ارتضاه لنا رب العالمين.

إننا نريد منكم أن تثقوا بالله وبإسلامكم، وأن تدركوا أننا لن نحيا أعزة إلا في ظل نظام الإسلام الذي يخرج العباد من عبادة العباد والديمقراطية الرأسمالية، إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان والمبادئ الساقطة إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا وضحكها إلى سعة الدنيا والآخرة.

أما الأمر الثاني: فهو أشد غرابة وعجبا، وهو حالة الدفاع المستميت الذي يقوم به الفريق الثاني المؤيد للرئيس السابق مرسي، عما يسمى بالشرعية الديمقراطية، بعد أن آل أمره إلى ما آل إليه، ولمس بنفسه كذب هذه الديمقراطية وكذب من ادّعاها في مصر ومن أيّدها من الدول الخارجية وعلى رأسها أمريكا. وكان ينبغي على هذا الفريق أن يعود إلى صوابه ويرجع إلى دينه فيجعل غضبته لله، ويجعل ثورته من أجل تحكيم دين الله وإقامة شرع الله، فليكن دفاعه عن الشرع لا عن الشرعية، ودعوته إلى الخلافة لا إلى العلمانية الديمقراطية. وليعمل على نوال رضوان الله لا على تحصيل رضا الغرب ومن والاه.

إنها نصيحتنا لأصحاب هذا الفريق، الذي نرى فيه خيرا كثيرا، وحببا عميقا لشرع الله، أن أعرضوا عن دعوة الشرعية، وولّوا وجوهكم شطر شرع الله

وادعوا بكل صراحة ووضوح إلى إقامة الخلافة الإسلامية، فأنتم تعلمون أن رسولكم الكريم ﷺ قد بشر بها في الحديث الذي تحفظونه جيداً: «...ثم تكون خلافة على منهاج النبوة» رواه أحمد، وتقرأون وعد ربكم بالاستخلاف والتمكين والنصر والأمن لمن آمن وعمل صالحاً: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، فارفعوا لواء الخلافة عاليًا خفياً، وانبذوا راية سايكس بيكو التي ما أورثتنا إلا ذلاً وضياعاً، واعلموا أن إقامة دولة الإسلام لا تكون إلا وفق طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم، التي تأبى أن يؤخذ الحكم منقوصاً، وتحرم المشاركة في الأنظمة الفاسدة المخالفة للإسلام، بل تأمر بالصبر حتى تكتمل مقومات النصر، بالعمل الدؤوب في الأمة لإيجاد رأي عام فيها منبثق عن وعي عام على وجوب تطبيق شرع الله كاملاً، وبالصرع الفكري وطرح أفكار الإسلام قويةً متحديةً لتصرع أفكار الكفر، كما فعل رسول الله ﷺ، وليس بالتميع والمسايرة لها، وبالكفاح السياسي وكشف الخطط والمؤامرات على الإسلام والمسلمين، كما كان ﷺ يفعل، وليس بالمداهنة والمسايرة للطواغيت وعملاء الغرب الكافر في بلادنا، فإذا اكتمل ذلك انحاز أهل النصرة المخلصون في الجيش إلى الأمة ونصروها في إقامة الدولة.

الدولة المدنية هي الدولة العلمانية!

بعد أن أدرك الغرب وأذنا به في بلاد المسلمين أن مصطلح العلمانية أصبح من المصطلحات المرفوضة من قبل جمهرة أبناء الأمة، وأن وصف الدولة بكونها دولة علمانية يعني عندهم أنها دولة عدوة للدين لا يمكن للمسلمين أن يرضوا بها، قام الغرب باختراع مصطلح تضليلي هو مصطلح الدولة المدنية، وقد تقبله الكثير من أبناء المسلمين بفعل التضليل الثقافي الذي مارسه الغرب علينا، حيث صورت الدولة المدنية على أنها بديل عن حكم العسكر والدكتاتوريات التي جثمت على صدر الأمة لعقود طويلة، وقد كان لمفهوم الدولة الدينية التي تقوم على أساس نظرية الحق الإلهي أو دولة الكنيسة وما نجم عنه مما سمي بالاستبداد الديني أثر على قبول الدولة المدنية، ومما ساهم في التضليل أكثر ما قام به أصحاب ما يسمى بالإسلام المعتدل من رفع شعار الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية، مدّعين أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أقام "دولة مدنية" في المدينة المنورة.

إن الدولة المدنية مفهوم مستورد من الغرب، وهم يقصدون به أن تستقلّ الدولة بشؤونها عن هيمنة وتدخل الدين "الكنيسة"، لما حصل عندهم من ظلم واستبداد من الحكام باسم الكنيسة، فالدولة المدنية العلمانية ولدت في سياق تاريخي وفكري غربي يختلف كلياً عن السياق التاريخي والفكري للمسلمين، فالمسلمون لم يكن عندهم مشكلة مؤسسة دينية كهنوتية تتدخل في الحياة

السياسية، ولم يكن الحاكم ظل الله على الأرض ولا كان معصومًا عن الخطأ، بل الخليفة يحاسب ويراجع كسائر الناس، وقد يصل الأمر إلى عزله إن اقتضى الأمر ذلك، فالدولة في الإسلام ليست دولة دينية ثيوقراطية، بل هي دولة بشرية يحكم فيها البشر، ولكنهم يطبقون كتاب الله وسنة رسول الله، ويحكمون بشرع الله بكل ما يحويه من علاج لمختلف مناحي الحياة. وسياسة الرعاية هي جزء من هذا الشرع فلا يتصور في الإسلام سيطرة هيئة كهنوتية على السياسة، لأنه لا وجود لمثل هذه الهيئة، ولأن الإسلام مبدأ ونظام حياة فلا يقال في حقه إنه يقحم على السياسة إقحامًا، كما هو الحال في دين النصارى.

والدولة المدنية لا يمكن أن تؤخذ دون القبول بأساسها الذي قامت عليه، وهو فصل الدين عن الحياة، وفصله عن الدولة، وجعل التشريع للبشر من دون الله، فهي ليست من قبيل الأشكال المدنية المنفصلة عن الحضارة كالصناعات والتطبيقات العلمية التي يجوز أخذها من الغير، بل هي نظام حكم منبثق عن فلسفة سياسية تمثل لبَّ الحضارة الغربية الرأسمالية التي تنادي بفصل الدين عن الحياة وعن الدولة، فأخذها هو أخذ حتمي لحضارة الغرب وفكر الغرب لأنه لا ينفك عنها. لذلك كان ظن من حاول الجمع بين الدولة المدنية والإسلام بقوله أنه يريد "دولة مدنية بمرجعية إسلامية" في غير محله؛ لأن جوهر الدولة المدنية هو استبعاد الدين، والمرجعية الإسلامية يقصد بها أن يحكم الإسلام هذه الدولة، فكيف يجمع بين النقيضين؟! فهذه المقولة هي كقول

القائل: "أريد إلحادًا مرجعية إسلامية" أو أريد "إشراكًا بالله وتحكيماً لغير شرع الله مرجعية إسلامية"، وهذا لا يستقيم ولا يقول به عاقل، ولذلك فإن مقولة "دولة مدنية مرجعية إسلامية" لم تكن إلا محاولة متناقضة فاشلة لإرضاء العلمانيين الداعين إلى إبعاد الإسلام عن الحكم والسياسة، ودعاة تطبيق شرع الله وإقامة دولة الإسلام في الوقت ذاته، فكان حال صاحبها كالمبنت لا أرضاً قطع ولا ظهرًا أبقى.

والصحيح الذي لا مرأى فيه أن الدولة المدنية العلمانية لم يعرفها الإسلام أبداً، بل جاء بشكل جديد في الحكم لم يكن على مثال سابق ولا على مثال لاحق، وقد بيّن النبي ﷺ هذا الشكل لنظام الحكم في الإسلام بالاسم والمسمى، فسمّاه النبي ﷺ خلافة عندما بيّن أن الذي يرعى شؤون المسلمين هم الخلفاء حيث قال ﷺ: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي وستكون خلفاء فتكثروا، قالوا فما تأمرنا؟ قال: فُؤا بيعة الأول فالأول، وأعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم». والخلافة بلا شك تتميز عن أشكال الحكم المعروفة في العالم، سواء في الأساس الذي تقوم عليه، أم في الأفكار والمفاهيم والمقاييس والأحكام التي تُرعى بمقتضاها الشؤون، أم بالدستور والقوانين التي توضع موضع التطبيق والتنفيذ، فالخلافة ليست نظاماً ملكياً إذ لا تورث تورثاً، فاليبيعة هي الطريقة لنصب الخليفة، كما أنه لا امتيازات وحقوق خاصة للخليفة، وهو ليس فوق

القانون، فالخليفة ما هو إلا نائب عن الأمة في الحكم والسلطان، وهو مقيد في جميع تصرفاته وأعماله ورعايته لشئون الأمة ومصالحها بالأحكام الشرعية، وتجري عليه أحكام القضاء كما تجري على غيره. كما أنه ليس نظامًا جمهوريًا يضع الشعب فيه قوانينه بحسب الأغلبية، إذ التشريع في الدولة الإسلامية هو لله وحده، ولا يحق لأحد من دون الله أن يشرع لا بالأغلبية ولا بالأقلية! ونحن حين نرفض الديمقراطية نرفضها لجوهرها هذا؛ لأنها تجعل التشريع للبشر وليس لله رب البشر الذي له وحده سبحانه الحكم والأمر، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، وقال أيضًا: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾. فنظام الخلافة في الإسلام نسيجٌ وحده، لا يشبه نظامًا آخر ولا يشبهه نظام آخر.

ولنا أن نسأل دعاة الدولة المدنية من الإسلاميين عن سبب إصرارهم وتمسكهم بها، وعن المكاسب التي ييغونها من وراء دعوتهم تلك! ألم يتعظوا من أحداث ٢٠١٣/٧/٣ وما أعقبها؟! فلم هذا الإعراض عن الحديث عن دولة الإسلام، وعن الدعوة إلى إقامة الخلافة الإسلامية التي بشر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! الله عليه وسلم؟!!

أدلة فرضيه الخلافة

إن أمه الإسلام هي أمه فريدة اختصها الله بأخر الرسالات وأتمّ الكتب وأفضل الرسل محمد صلى الله عليه وسلم، وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾، ومن تمام هذا الدين أن جعل الله للمسلمين نظامًا سياسيًا امتازوا به عن سائر الأمم وهو نظام الخلافة، والخلافة هي رئاسة عامة للمسلمين في الدنيا تطبق شرع الله وتحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم كله.

وإقامة الخلفه فرض على المسلمين كافة في جميع أقطار العالم والقيام به كالقيام بأي فرض من الفروض التي فرضها الله على المسلمين وهو أمر محتتم لا تخيير فيه، ولا هوادة في شأنه، والتقصير في القيام به معصية من أكبر المعاصي، والأدله على ذلك من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة:

أما الكتاب: فإن الله تعالى أمر الرسول ﷺ أن يحكم بين المسلمين بما أنزل الله، وكان أمره له بشكل جازم حيث قال تعالى: ﴿فَاخْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾، وقال: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاخْذِرْهُمْ أَنْ يُفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاَعْلَمَ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ

ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ»، وخطاب الرسول خطاب لأُمَّته ما لم يرد دليل يخصصه به. وهنا لم يرد دليل فيكون خطاباً للمسلمين لإقامة الحكم. ولا يعني إقامة الخليفة إلا إقامة الحكم والسلطان. وقد فرض الله تعالى على المسلمين طاعة أولي الأمر، أي الحاكم، مما يدل على وجوب وجود وليّ الأمر على المسلمين قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، ولا يأمر الله بطاعة من لا وجود له، فدل على إيجاد وليّ الأمر، وهذا الإيجاد ليس على الندب أو الإباحة، بل على الوجوب، لأن الحكم بما أنزل الله واجب، فالله تعالى حين أمر بطاعة ولي الأمر، فإنه يكون قد أمر بإيجاده، فإن إيجاده يترتب عليه إقامة الحكم الشرعي.

وأما السنة: فقد روى مسلم عن طريق نافع قال لي ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» والبيعة لا تكون إلا للخليفة ليس غيره. فالواجب هو وجود بيعة في عنق كل مسلم، ووجود الخليفة هو الذي يوجد في عنق كل مسلم بيعة، سواء بايع بالفعل أم لم يبايع. ولهذا كان الحديث دليلاً على وجوب نصب الخليفة؛ لأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ذمّ خلوّ عنق المسلم من بيعه حتى يموت. وروى مسلم عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إنما الإمام جنة، يُقاتل من ورائه ويُتقى به»، وروى مسلم عن أبي حازم قال: «قاعدت أبا هريرة خمس سنين فسمعته

يحدث عن النبي ﷺ قال: كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي، وأنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوا ببيعة الأول فالأول، وأعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم». فهذه الأحاديث فيها إخبار من الرسول بأنه سيلي المسلمين ولادة، وفيها وصف للخليفة بأنه جنة أي وقاية، ووصف الرسول للإمام بأنه جنة هو إخبار عن فوائد الإمام فهو طلب لأن الإخبار من الله ومن الرسول إن كان يتضمن الذم فهو طلب ترك أي نهي، وإن كان يتضمن المدح فهو طلب فعل. وقد أمر الرسول ﷺ بطاعة الخلفاء وبقتال من ينازعهم في خلافتهم، وهذا يعني أمرًا بإقامة خليفة والمحافظة على خلافته بقتال كل من ينازعه، فقد روى مسلم أن النبي ﷺ قال: «ومن بايع إمامًا فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنقه الآخر»، فالأمر بطاعة الإمام أمر بإقامته، والأمر بقتال من ينازعه قرينة على الجزم في دوام إيجاد خليفة واحد.

إجماع الصحابة: فإنهم رضوان الله عليهم أجمعوا على لزوم إقامة خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته، وأجمعوا على إقامة خليفة لأبي بكر ثم لعمر ثم لعثمان بعد وفاة كل منهم، وقد ظهر تأكيد إجماع الصحابة على إقامة خليفة من تأخيرهم دفن الرسول صلى الله عليه وسلم عقب وفاته واشتغالهم بنصب خليفة له، مع أن دفن الميت عقب وفاته فرض، ويجرم على

من يجب عليهم الاشتغال في تجهيزه ودفنه، الاشتغال في شيء غيره حتى يتم دفنه، وقد تأخر دفن الرسول صلى الله عليه وسلم ليلتين، مع إجماع الصحابة على عدم إنكار ذلك، ومع قدرتهم على دفن الرسول ﷺ فكان ذلك إجماعاً على أن الاشتغال بنصب الخليفة أوجب من دفن الميت. وأيضاً فإن الصحابة كلهم أجمعوا طوال أيام حياتهم على وجوب نصب خليفة، مع اختلافهم على الشخص الذي ينتخب خليفة. فكان إجماع الصحابة دليلاً صريحاً وقوياً على وجوب نصب الخليفة.

على أن إقامة الدين وتنفيذ أحكام الشرع في جميع شؤون الدنيا فرض على المسلمين بالدليل القطعي الثبوت والدلالة، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بحاكم ذي سلطان، والقاعدة الشرعية تقول (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) فكان نصب خليفة فرضاً من هذه الجهة أيضاً.

فالقعود عن إقامة خليفة للمسلمين معصية من أكبر المعاصي لأنه قعود عن القيام بتاج الفروض، ويتوقف عليه إقامة أحكام الدين، بل يتوقف عليه وجود الإسلام في معترك الحياة. فالخلافة الراشدة هي طريقة الإسلام للعيش بالإسلام وللإسلام. وهي أيضاً سبيل تحقيق وجوب وحدة المسلمين تحت راية واحدة، راية رسول الله ﷺ، وأكرم بها من راية.

خاتمة

وفي الختام، ندعوكم أيها المسلمون في مصر الكنانة أن تكونوا جنودًا في قافلة الدعوة لتحكيم شرع الله؛ في ظل خلافة على منهاج النبوة، يرضى عنها ساكن السماء والأرض، فبالخلافة الراشدة وحدها يكون التغيير الحقيقي الذي تنشده الأمة، ويزغ نور فجر جديد ملؤه الخير والعدل، فوالله لن تعودوا خير أمة أخرجت للناس حتى تشمروا عن ساعد الجد وتقيموا الخلافة، ولن تنالوا المكانة التي يجبها الله ورسوله إلا إذا احتكمتم لشرعه سبحانه. ولن يزول الذل عنكم وتصبحوا سادة الدنيا بحق إلا إذا تمسكتم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وعضضتم عليهما بالنواجذ.

